2008 04 uu -0001a- r

بيان مشترك لهيئات المجتمع المدني حول المقابر الجماعية

نحن المنظمات والجمعيات الموقعة أدناه، .....، مجموعة من الهيئات غير الحكومية المحلية والدولية التي تعنى بمسألة الإختفاءات القسرية في لبنان. نصدر هذا البيان تعبيراً عن قلقنا من غياب أي سياسة رسمية حول المقابر الجماعية في لبنان، كما تجلى مؤخراً في طريقة تعاطي السلطات مع الإدعاءات بوجود مقبرة جماعية في حالات.

يحتوي لبنان على عدد كبير من المقابر الجماعية والسلطات اللبنانية أقرت بذلك. إن اللجنة الرسمية التي أوكل إليها عام ٢٠٠٠ التحقيق في مسألة مصير المخطوفين والمفقودين أقرت أنه قد "ألقيت الجثث في أماكن مختلفة من بيروت وجبل لبنان والشمال والبقاع والجنوب".

على الرغم من هذا الاعتراف الرسمي، لم تبذل السلطات الرسمية أي جهدٍ لتحديد مواقع هذه المقابر الجماعية بشكل دقيق، لمعاينتها والتعرف على هوية أصحابها، و السبب يعود إلى الافتقار للقرار السياسي للقيام بذلك.

لكن عدداً من الجثث ظهر في مناطق مختلفة من لبنان خلال السنوات المنصرمة. فعلى سبيل المثال: وجدت ثماني جثث في مراح الحباس، شرق صيدا، قرب كفرفالوس في العام ٢٠٠٤، واكتشف عدد من الجثث في عنجر عام ٢٠٠٥، كما وجدت ثلاث جثث في كامد اللوز في البقاع عام ٢٠٠٥، وفي عام ٢٠٠٧ أيضاً تم نبش ٣١ جثة في وزارة الدفاع في اليرزة. (وقبل ذلك كان قد اكتشف عدة مقابر جماعية في مناطق مختلفة في جنوب لبنان في الفترة التي أعقبت التحرير في العام ٢٠٠٠).

Deleted: ٢٠٠٧

وباستثناء الجثث التي وجدت في وزارة الدفاع، افتقدت التحقيقات المحيطة باكتشاف الجثث الأخرى إلى الاحتراف والشفافية، والبقايا التي وجدت لم تحدد هوية أصحابها أصولاً.

نريد التأكيد على ضرورة أن تتعامل السلطات اللبنانية مع مسألة المقابر الجماعية بطريقة تندرج ضمن إطار احترام حقوق المفقودين وحقوق عائلاتهم وتلتزم بآليات حقوق الإنسان والمعايير الدولية.

بالتالي، فإننا نقدم المبادئ التالية ونطالب السلطات اللبنانية بوجوب تبنيها:

- يحق لعائلات "المفقودين" أن يعرفوا ما أصاب أقرباءهم. بما أن الاختفاءات القسرية تعتبر جريمة مستمرة وذلك بموجب القانون الدولي والمحلي، فانه يقع على عاتق السلطات اللبنانية إجراء التحقيقات اللازمة وإبلاغ العائلات مصير "المفقودين" أو مكان وجودهم في حال التأكد من موتهم.
- البحث عن المفقودين يجب أن يتم بطريقة شفافة وشاملة ومنظمة.

2008044u-0001b-x

- لا يجب أن يستغل السياسيون هذه القضية لخدمة مصالحهم الضيقة. البحث عن المقابر الجماعية يجب أن يستند على حق أقارب "المفقودين" في معرفة مصير أحبائهم.
- عند نبش المقابر الجماعية يجب تطبيق عدد من المبادئ:
  - يجب اعتبار المقبرة الجماعية كـ "ساحة جريمة"، لذا يجب إيلاء اهتمام كبير لحماية الأدلة وتلافي تدخل غير ذوي العلاقة والاختصاص.
  - تحديد هوية الجثث يتطلب مقاربة نظامية تعتمد على مسائل علمية وتقنية وقانونية وأخلاقية معقدة. يجب على السلطات اللبنانية أن تحرص على أن يكون المسؤولون الرسميون الذين يتولون أعمال البحث ونبش المقابر الجماعية مدربين، كما يجب عليهم استعمال التقنيات اللازمة. إذا كانت السلطات اللبنانية تفتقر إلى القدرة للقيام بذلك، يجب عليها طلب المساعدة التقنية من الهيئات الدولية المختصة، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
  - التواصل بشفافية مع عائلات المفقودين والمجتمع أمر جوهري لشرح الإجراءات المتبعة من قبل السلطات والنتائج التي يتم التوصل إليها اثر أي عملية بحث أو نبش مقابر.
  - يجب حماية الشهود الذين يملكون معلومات حول المقابر الجماعية بدلاً من ترهيبهم.
  - يجب الاضطلاع بعمليات نبش المقابر بطريقة تساعد على إعادة الاعتبار للضحايا وقيمة الحياة الإنسانية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد العائلات أن يستعيدوا حياتهم الخاصة.

بالتالي:

نطالب السلطات اللبنانية:

- اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان القيام بتحقيق ملائم وشفاف في الادعاءات التي تزعم وجود مقبرة جماعية في حالات.
- انشاء قاعدة معلومات للحمض النووي DNA database من خلال اجراء فحوصات طوعية لكل أهالي المفقودين على الأراضي اللبنانية، و قاعدة تشمل أي معلومات قد تساعد على تحديد هوية أي جثة يعثر عليها (ante mortem data).
- كما نطالبها بالتعاطي مع ميراث لبنان الثقيل بالبدء بإطلاق إجراء مؤلم لكنه ضروري يهدف إلى تطوير آلية لتحديد مكان المقابر الجماعية في لبنان وتحديد هوية الجثث المدفونة فيها بأسرع وقت ممكن، فلا مصالحة حقيقية في لبنان من دون حل لقضية ضحايا لإختفاءات القسرية.

٤ ـ ٨